الى الحيوان علة للتعرض لافراد عامة مع اندراجه في العرض العام يعني التعرض لافراد اولا
في ضمن التعرض لافراد العرض العام باعتبار انه عرض عام والتعرض لافراد ثانيا باعتبار انه
خاصة وانما قيل الثاني الى الاول اولى لانه قد خرج به اولا عدم مشاركة الفصل والخاصة في نوعيهما
بخلاف الفصل البعيد وخاصة الجنس فانهما وان خرجا بالقيد الاول ولا ايضا الا انهما مشاركان
لما خرجا بالقيد الاخير في نوعه وما ذكره بعد ذلك من المشاركة في العرضية مصحح مرجح كالاتحاد
قوله لانه ليس الخ يعني لبعض الخواص العام حيثيتان حيثية عموم وحيثية خصوص فحيثية
العموم عرض عام وحيثية الخصوص خاصة والتميز خاصة الخصوص فالعرض العام باعتبار
انه عرض عام غير مميز وباعتبار خاصة مميز قوله لانا نقول لم يرد الخ اعلم ان المص قسم الكلي بالقياس
الى ماهية ما تحته من الافراد اولا الى ثلاثة اقسام وقسم الكلي الداخل الى الجنس والفصل باعتبار كونه
تمام المشترك وعدمه والكلي الخارج الى الخاصة والعرض العام باعتبار اختصاصه وعدمه والاقسام
كلها متناولة للموجود والمعدوم وفي ذلك داعي طريق الفن ثم نظر الى ان الفن مقدمة للحكمة الباحثة
عن احوال الموجودات خاصة فخص الكلي الموجود بالتعريف تنبيها على ذلك ورعاية لما هو المقصود
الاصلي من الفن وانت خبير بان هذا ليس خروجا عن الفن بل هو رعاية لما هو المقدمة والمقصود
معا اذا عرفت هذا فالمراد بالمقول في تعريف النوع والجنس هو المقول بالفعل بحسب نفس الامر
وخروج الكليات المعدومة ذهنا وخارجا عن تعريفهما لا يضره لانه لم يلزم خروجها عن مطلق النوع
والجنس الخارجي عن التقسيم فلا يكون ذكر الكل مستدركا ولا ذكر المقول على واحد زائدا ضائعا
ولا الخروج عن الفن نظرا الى التخصيص كما قال بعد واما النظر الى جعل المقول بحسب الخصوص فمخصص

من

١١٨

من اقسام النوع فتعريفه لا خروجه عنه ايضا فان قلت من اين يعلم ان المص خص النوع المعرف
بالتعريف قلت من ذكر المقول في جواب ما هو في التعريف وذلك لان المطلوب بما هو وان كان النوع
والجنس فلا بد ان يذكر في السؤال الفرد كان يقال ما زيد او ما الانسان والفرس والكلي الغير الموجود
الاصلي ليس له فرد يمكن ذكره في السؤال فلا يمكن السؤال عنه بما هو على وجه يكون المطلوب في الجواب النوع
والجنس نعم يمكن ان يسأل عنه بما هو على وجه كان يقال ما العنقاء فيكون المطلوب في الجواب الحد
لا النوع والجنس والضابط ان المذكور في السؤال بما هو ان كان الفرد او الافراد المتفقة الحقيقة
كان يقال ما زيد او ما عمرو وزيد يكون المطلوب النوع والجواب لا يتم الا بذكر ما هو النوع كما
وان كان المذكور فيه الافراد المختلفة كان يقال ما الانسان والفرس يكون المطلوب الجنس ولا يتم
الجواب الا بذكر الجنس كالحيوان وان كان المذكور في السؤال الكلي لا الفرد فان كان من الموجودات ما هو
الاصلية مع العلم بالوجود فكان المطلوب الحد الحقيقي وان كان من المعدومات كان يقال
ما العنقاء او الموجودات مع عدم علم السائل بالوجود فكان المطلوب الحد الاسمي وما يبين
الكلي بالتفصيل فيجاب في كلا التصورين بما يفيد التفصيل وسوا الافطية الكليات المعدومة
بالعدم المقابل للوجود الاصلي فتبين من ذلك هل يقدر ان يسأل بما هو على وجه يكون
المقول في جوابه النوع الحقيقي او الجنس وحينئذ علم بيقين من التعريف ما ذكر قدس سره ومن انه
ما هو سؤال عن الماهية وهي اعم من ان يكون موجودة فان اراد انه يمكن ان يسأل عن الماهية
المعدومة بما هو على وجه يكون المطلوب في الجواب الحد فمسلم لكن لا يجديه نفعا في هذا المقام
وان اراد انه يمكن ان يسأل عنها بما هو على وجه يكون المطلوب في الجواب النوع او الجنس فممنوع

Copyright (c) King Saud University